

% شركة صينية مسجلة لدى «دبي للسلع المتعددة» بنمو 24 770



أعلن «مركز دبي للسلع المتعددة» تسجيل زيادة سنوية بنسبة 24% في أعداد الشركات الصينية المسجلة التي تباشر أنشطتها وأعمالها انطلاقاً من منطقتها الحرة، ويأتي ذلك في أعقاب ختام حملته الترويجية في الصين، والتي تخللتها زيارة مجموعة من مراكز الأعمال والتجارة في ثلاث مدن صينية وهي شنغهاي، وغوانزو، وتشونغتشينغ.

وتُعد هذه هي النسخة الفعلية الأولى من الحملة الترويجية التي تنطلق في الصين بعد انقطاع دام ثلاث سنوات، حيث ألقى المركز الضوء على بيئة الأعمال الواعدة في دبي، كما استعرض دوره كمنصة مركزية ووجهة أعمال مفضلة للشركات الصينية الراغبة في توسيع نطاق حضورها في الإمارة وجميع أنحاء العالم.

حيث سيتعاون (LGSAC) ووقع المركز مذكرة تفاهم مع مركز لينغانغ في منطقة التجارة الحرة التجريبية في شنغهاي الطرفان ضمن مجموعة من المجالات الرئيسية، بما فيها الابتكار، والأعمال، والتجارة، والخدمات اللوجستية، كما ستتيح لكليهما تقديم خدمات الأعمال للشركات سواء في دبي أو شنغهاي، بما يدعم تسهيل ممارسة الأعمال وتبسيط الإجراءات والمتطلبات وغيرها من الإجراءات اللازمة أمام الشركات التي تطمح إلى تأسيس أعمالها في كلتا

• سوق حيوي

وقال أحمد بن سليم الرئيس التنفيذي الأول والمدير التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة: «يضم مركز دبي للسلع المتعددة اليوم أكثر من 770 شركة صينية مسجلة في منطقتي الحرة، ويزداد عددها مع مرور الوقت؛ مما يجعل الصين واحدة من أكثر الأسواق الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمركز، حيث تشهد نمواً وازدهاراً في العلاقات بين البلدين، خصوصاً بعدما نمت قيمة التجارة الثنائية غير النفطية إلى 72 مليار دولار. كما أن مذكرة التفاهم الموقعة مع مركز لينغانغ في منطقة التجارة الحرة التجريبية في شنغهاي تُعد تأكيداً لالتزامنا بمواصلة تسهيل ممارسة الأعمال». «لجذب عدد أكبر من التدفقات التجارية وتحقيق تنمية اقتصادية مشتركة

• دور محوري

فيما قال تشاو ييهواي نائب مدير منطقة التجارة الحرة التجريبية في منطقة لينغانغ الخاصة في الصين (شنغهاي): «نُعد دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً تجارياً بارزاً، حيث تلعب دبي دوراً محورياً في دعم وتمكين حركة التجارة الدولية. وتأتي شراكتنا مع مركز دبي للسلع المتعددة في مرحلة استراتيجية شهدت اجتماع القيادة الإماراتية والصينية على هدف مشترك ممثلاً في زيادة ونمو التجارة الثنائية إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2030. ونحن على ثقة كبيرة بأن هذه الاتفاقية ستكون خطوة أخرى نحو تعزيز هذه العلاقات الثنائية بين البلدين؛ لأنها ستمنح الشركات فرصاً أكبر للوصول إلى أسواقهما